

النبي المسّح (١)

الرافضون

رفعت سيّد أحمد



RIAD EL-RAYES
BOOKS

رياد الريّس للكتب والنشر

56 Knightsbridge, London SW1X 7NJ

الإهداء

إلى

«شباب الحركة الإسلامية في مصر»
ان نبيل الهدف لا يضمده وحده جراح
الوسائل... ولعل قليلاً من العقل
ورحابة الافق يقي من عنثرات الطريق
رفعت سيد أحمد

محتويات الكتاب

١١	مقدمة الكتاب
١٥	مدخل تحليلي: دوافع الرفض في مصر السبعينات
١٧	العوامل التاريخية والسياسية
٢٩	الوثائق
٣١	الوثيقة الأولى
٥٣	الوثيقة الثانية
١١٠	الوثيقة الثالثة
١٢٧	الوثيقة الرابعة
١٥٠	الوثيقة الخامسة
١٦٥	الوثيقة السادسة
١٧٩	الوثيقة السابعة
١٩٣	الوثيقة الثامنة
١٩٩	الوثيقة التاسعة
٢٠٥	ملحق صور ضوئية لأصول الوثائق
٢٠٧	ملحق رقم (١)
٢١٠	ملحق رقم (٢)
٢٥٦	فهرس عام

مقدمة الكتاب

ربما تكون هذه هي المرة الأولى عربياً وإسلامياً، يُقرأ فيها مثل هذا «الجمع» من الوثائق المجهولة، والمفروض من حولها إطاراً من السرية والحظر الرسمي، فهذا هو د. صالح سرية، الفلسطيني الأصل، الحاصل على دكتوراه في علم النفس التربوي، والقائد العام لجماعة الفنية العسكرية التي حاولت قلب نظام الحكم في مصر عام ١٩٧٤، ها هو ومعها قادة التنظيمات الإسلامية في مصر السبعينات (شكري أحمد مصطفى - عمر التلمساني - محمد عبد السلام فرج - عبود الزمر - سالم الرحال - عبد الله السماوي - وغيرهم) يقدمون، ولأول مرة وثائقهم السرية، التي لا زالت ممنوعة من التداول، وتعد من المحرمات بل والطريف أن مجرد وجودها في منزل أحد الأشخاص - خاصة من كان له اهتمام أو نشاط ديني - ظل يعني طيلة فترة حكم الرئيس المصري السابق أنور السادات (١٩٧٠ - ١٩٨١) وحتى يومنا هذا جريمة تمس أمن الدولة، ومجرد العثور عليها بالمنزل، يعني أن ثمة تنظيماً سرياً إسلامياً الاتجاه في طور التكوين، وأن من وجدت لديه هذه الوثيقة أو تلك، يُعدُّ أحد قادة «أمراء» الدعوة داخل ذلك التنظيم!!!

هكذا كان يتم التعامل، ولا يزال، مع الوثائق التي بين أيدينا، والتي من جانبنا حاولنا أن نخرجها عن جميع تنظيمات الحركة الإسلامية في مصر خلال حقبة السبعينات والثمانينات^(*)، وذلك من منطلق قناعة مفادها أن الحقيقة ملك للقارئ الواعي. وأنه - أي القارئ - قد نضج بالدرجة الكافية التي لم تعد بحاجة إلى «أبوية» الحاكم ونصائحه التي تحول - تحت سطوة تلك الأبوية - دون إلمامه أو معرفته الكاملة بكافة قضايا وهموم أمته...

من منطلق تلك القناعة، كان هذا العمل الذي بين أيدينا وكانت الرغبة في تقديمه كاملاً غير منقوص إلى القارئ العربي، والإسلامي حيثما كان، ليعرف كيف يفكر قادة (تنظيمات) لا زال البعض منا يحكم عليها وعلى فكرها أحكاماً مسبقة، مجحفة أحياناً، وظالمة في أغلب الأحيان، وهي أحكام تأتي دائماً من خارج الإطار الأيديولوجي والفكري لتلك التنظيمات، ولم تحاول أن تتغلغل إلى داخله لتبحث فيه وتفتش عن المكونات الحقيقية له.

لذا... أثرتنا أن نخوض نحن هذه التجربة، أن نقدم تنظيمات الحركة الإسلامية في مصر من داخلها، ومن جذورها الأصلية: الوثائق والأوراق السرية لقادتها.

(*) قمنا بعدة دراسات وأبحاث حول وثائق الحركة الإسلامية في مصر خلال حقبة السبعينات والثمانينات ومن أهمها: الجهاد ملفات تنظيم سري (تحت الطبع): وكتابنا: تنظيمات الغضب الإسلامي (القاهرة - مكتبة مدبولي)، ورسالتنا للدكتوراه حول ظاهرة الأحياء الإسلامي في السبعينات: دراسة حالة مقارنة لمصر وإيران، إلا أن كتابنا هذا بجزائه يعد أول وثيقة متكامل تقوم به للوثائق الأصلية لتنظيمات الحركة الإسلامية السرية في مصر خلال السبعينات، (معد الكتاب).

ولكن وقبل أن نلج أبواب تلك الوثائق، فإن ثمة قضية هامة أخرى ينبغي إثارتها في هذه المقدمة، وبشيء من التفصيل، خاصة وأنها ترتبط بدرجة أو بأخرى بما تحت أيدينا من وثائق هامة لتنظيمات السبعينات الإسلامية، تلك هي قضية العنف الديني المعاصر في مصر الثمانينات، والمخرج المتصور من تلك القضية التي تُوْرَق بالجميع في مصر، داخل وخارج الحكم، معاً، فماذا عنها؟

مما لاشك فيه، بداية، أن مصر تعيش حالة من تصاعد حدة القلق والتوتر الاجتماعي منذ ثلاثة عقود على الأقل، وهي حالة رفعت فيها راية الإسلام كراية لاحتجاج والرفض العنيف.. وأتت تلك الرايات من المحيط الفقير بالقاهرة والمدن الرئيسية وهو ما نسميه «بحزام الفقر». ولنفصل قليلاً «الظاهرة»، ولنحاول جاهدين البحث عن حل حقيقي لها يجمع أشلاء الوطن ولا يمزقه، فمصر اليوم في أسوأ ما تكون إلى تكتيل الجسد وتوحيد أعضائه درءاً لأخطار أهم وأعرق تأتيه من الخارج.

وفي نطاق تفصيلنا لظاهرة العنف الديني والخروج بحل لها نضع هذه النقاط عليها تفيد: أولاً: قضية العنف الديني في مصر تعود إلى بداية الأربعينات من هذا القرن عندما انشق تنظيم «شباب محمد» عن جماعة الإخوان المسلمين، محبذين العنف الديني ومنتقدين الخط الإصلاحى للإمام «حسن البنا»، ثم تدريجياً يتكون داخل جماعة الإخوان ذاتها «الجهاز الخاص» والذي مارس العنف في النصف الثاني للأربعينات والذي قام باغتيال النقراشي باشا، واستتبع ذلك اغتيال مضاد للشيخ حسن البنا، ثم دخل العنف الديني مرحلة جديدة مع ثورة يوليو [تموز]، ١٩٥٢، وكان حادثاً المنشوية ١٩٥٤ و ١٩٦٥ هما قمة العنف الديني في مصر خلال الحقبة الناصرية.

بيد أن فلسفة التكفير والتنظير للعنف الديني، بدأت تحديداً عام ١٩٥٨ على يد شباب إسلامي الاتجاه كان مسجوناً مع قيادة الإخوان المسلمين آنذاك اسمه نبيل البرعي، الذي انشق عن الإخوان المسلمين مكوناً بدايات تنظيم سُمي وقتها «تنظيم الجهاد» اتخذ من أفكار ابن تيمية منهاجاً للحركة، وفيما بعد انضم إليه عن اقتناع كل من (اسماعيل الطنطاوي ومحمد عبد العزيز الشرقاوي وأيمن الظواهري وحسن الهلاوي وعلوي مصطفى)، وأصبح إسماعيل الطنطاوي قائداً لهذه المجموعة نظراً لإمكاناته الفكرية الفذة...

ثانياً: استمرت ظاهرة العنف الديني في التطور في مصر وساهمت كتابات أبي الأعلى المودودي وسيد قطب وشكري مصطفى وصالح سرية ومن بعد عبد السلام فرج في إثراء الإطار الفكري والتنظيمي لهذه الظاهرة.

وخرج من تحت عباءة الإسلام السياسي العديد من التنظيمات العنيفة، وظلت التفسيرات بشأن نشأتها وتطورها وأسباب انتشارها تتعدد وتختلف فتارة يُرجعها البعض إلى قسوة التعذيب الجسدي والمعنوي الذي مورس على قيادات هذه التنظيمات في السجون خلال الفترة الممتدة منذ الخمسينات وحتى السبعينات من هذا القرن، وتارة أخرى يراها آخرون أنها نتيجة لأسباب اقتصادية واجتماعية ظالمة، وتارة ثالثة يُرجعها البعض إلى نقص الوعي الديني لدى الشباب المتحمس.

إلا أن الظاهرة أعمق وأخطر من كل هذا خاصة ونحن اليوم نعيشها ونمر بها ونتفاعل معها سلبياً أو ايجابياً، لذا وجب حسن التشخيص لكي يكون العلاج ناجحاً...

ثالثاً: نحن نرى أن ظاهرة العنف السياسي التي ترفع راية الدين ظاهرة قديمة وليست بالجديدة كما سبق التفصيل، ولأنها كذلك فما يحدث اليوم عام «١٩٨٩» في مصر وتحديداً منذ بدايات أحداث العنف مع تنظيم «الناجون من النار» عام ١٩٨٦ ليس إلا فصولاً جديدة في قصة مريرة وغير معروفة النهاية، وهي قصة لن يفيد التصدي الأمني لها بل لعلة يأتي بنتائج عكسية،

لذلك ومن ضمير يعشق هذا الوطن نطرح هذا التصور لمحاولة الخروج من المأزق...

١ - يوجد حول العاصمة «القاهرة» وحول المدن الرئيسية في مصر «٢٠ مدينة» هي أحزمة من الفقر ومن انعدام الحد الأدنى للمعيشة، ومن الغياب الحقيقي للمرافق والخدمات التي يختص بها وسط العاصمة وكذا المدن الرئيسية العشرون... لتتأمل فقط نموذج القاهرة والتي يحيطها حزام من الأحياء السكنية العشوائية الفقيرة للغاية، نذكر منها: بولاق الدكرور - امبابه - أطراف شبرا - عين شمس - البساتين - المنيب وغيرها... وهي المناطق التي أتت دائماً منها الجماعات الإسلامية، فهل هي مصادفة أن تكون نقطة تحرك وانطلاق وازدهار التيارات والحركات الإسلامية، تلك المناطق الفقيرة عديمة الخدمات؟ أم أن بالأمر الكثير مما يستحق التأمل والاهتمام من صنّاع القرار السياسي بأن يلتفتوا قليلاً إلى تلك المناطق بطريقة إيجابية وفعالة...؟

٢ - هذا عن حزام الفقر، والذي يمثل في تصورنا أحد أضلاع المثلث المسبب للعنف الديني في مصر... أما الضلع الثاني فهو حالة الاغتراب والاستغراق شبه الكامل في تقليد كل ما هو غربي، مما يصطدم وجوه المشاعر الإسلامية لدى القطاعات العريضة من شعبنا الذي يحتل الدين مكاناً غالياً في سلم قيمه وبنائه التاريخي. فلماذا نستمر فيما نعلم أنه نقطة الانفجار؟ ولماذا لا نقلل من هذا الاستغراق في كل ما هو غربي ولو في أجهزة الإعلام، لتكون نقطة بداية، لماذا...؟

٣ - ويأتي غياب القدوة على صعيد الأحزاب والقوى السياسية المؤثرة، وعلى صعيد الإدارات والمؤسسات المختلفة، ليمثل الضلع الثالث من أضلاع مثلث العنف الديني. فعندما تغيب القدوة (لا تسأل عن مصير الأجيال الجديدة) فإن الأجيال الجديدة ستذهب تحت وطأة الأزمة الاقتصادية والنفسية والاجتماعية الطاحنة، إما إلى إدمان المخدرات في أندر أنواعها، وإما إلى العنف الديني أو ما يُسمى «التطرف»، فكلاهما محتمل وكلاهما أكيد الوقوع ولو وجدت القدوة لاستحال ذلك...

إذن...

لتكن نقطة البداية لمصرنا العزيزة هي محاولة حصار أضلع هذا المثلث (الفقر - الاغتراب - فقدان القدوة...)، وليكن الحوار هو مدخلنا لذلك وعندها سوف يمكننا أن نخرج ولو قليلاً من أزمة العنف الديني الطاحنة التي نعيشها وذلك ما حذرنا منه منذ فترة طويلة، ولا زلنا نحذر منه (انظر دراستنا المنشورة بصحيفة الأخبار يوم ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ ص٧). وإلى أن نعي أبعاد ودلالات ظاهرة الرفض والعنف الديني الإسلامي في مصر الثمانينات والتسعينات لنفتح معاً وثائق القادة التاريخيين للظاهرة، أولئك الذين لا يزالون يعيشون بأفكارهم ووثائقهم في عقول شباب التنظيمات الإسلامية الحديثة في مصر، ونقصد بهم تحديداً، د. صالح سرية قائد تنظيم الفنية العسكرية، والمهندس شكري أحمد مصطفى أمير جماعة المسلمين (المعروفة إعلامياً وأمناً في مصر باسم جماعة التكفير والهجرة)، والمهندس محمد عبد السلام فرج الأمير العام لتنظيم الجهاد الإسلامي خلال الفترة ١٩٧٩/١٩٨١، والمقدم عبود الزمر ضابط المخابرات الحربية (أحد أمراء تنظيم الجهاد عام ١٩٨١ والأمير الحالي للتنظيم لعام ١٩٨٩)، ثم وثائق وأوراق جماعة الجهاد الإسلامي فرع الوجه القبلي بمصر، ثم بعض أفكار سالم الرحّال (أحد قادة تنظيم الجهاد عام ١٩٨٠ وهو أردني الجنسية وقامت سلطات الأمن في مصر بترحيله عام ١٩٨٠)، وتولى قيادة فرع التنظيم (فرع الهرم) من بعده، كمال السعيد حبيب خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية دورة عام ١٩٧٩. ثم نختم بأوراق ووثائق عبد الله السماوي والشيخ عمر التلمساني المرشد العام السابق للاخوان المسلمين^(*).

(*) بشأن هؤلاء القادة وبشأن نشأة وتطور تنظيماتهم الإسلامية يمكن مراجعة الجزء الثاني لهذا الكتاب: النبي المسلح، الناشر (لندن: شركة رياض الريس للكتب والنشر).

فماذا عن فكر هؤلاء جميعاً؟ وماذا لديهم ليقولوه لنا؟
فلنفتح الوثائق... ولنقرأ، ولكن قبل القراءة، فإننا سوف نحاول أن ندرس الأسباب
والدوافع التي كمننت خلف ظاهرة الرفض الإسلامي في مصر وذلك في مدخل تحليلي نستتبعه
بالوثائق.

رفعت سيد أحمد

مدخل تحلیلی

دَوَافِعُ الرِّفْضِ فِي مَعْرِ السَّبْعِينَاتِ

العوامل التاريخية والسياسية

إن الحديث عن الحركة الإسلامية في مصر السبعينات حديث ذو شجون، ولعل في متابعتنا لأبرز قوى تلك الحركة، ما قد يؤكد تلك الشجون، بل ويزيدها اشتعالاً. إن الوثائق المرفقة سوف تظهر لنا وإلى حد بعيد كيف كان يفكر صالح سرية وشكري أحمد مصطفى، وعبود الزمر ومحمد عبد السلام فرج، وسالم الرحّال وغيرهم. ولكن...

وقبل أن نلج الوثائق، لابد لنا من معرفة الأسباب والدوافع التاريخية والسياسية والاجتماعية التي وقفت خلف ظاهرة الرفض والإحياء الإسلامي (حيث تلازم الرفض مع الإحياء خلال تلك الفترة) في السبعينات في مصر... وبداية نلاحظ أن الرؤية بالنسبة للعوامل المؤدية لظهور حركات الرفض الإسلامي في مصر خلال حقبة السبعينات قد تنوعت تماماً، مثلما تنوعت بالنسبة إلى باقي أجزاء العالم الإسلامي. فمن كتابات ترجع ظاهرة الإحياء والرفض الإسلامي في السبعينات إلى إخفاق قوى المعارضة غير الإسلامية في اكتساب قاعدة جماهيرية، إلى جانب فشل الأيديولوجيات العلمانية في التوفيق بين القيم الإسلامية وعمليات التحديث، ومن كتابات ترجعها إلى عنف وبشاعة التعذيب الجسدي الذي تعرّض له الشباب المسلم بعد عام ١٩٦٥ - عام الصدام الثاني بين عبد الناصر والإخوان المسلمين - وعندما خرجوا في السبعينات كانت آثار التعذيب واضحة على تعبيراتهم الفكرية وعلى مجمل مقولاتهم، وظهرت لأول مرة مقولات تكفير الحاكم والنظام السياسي القائم وأحياناً المجتمع كله.

ومن دراسات أخرى ترجع القضية إلى الانفتاح الاقتصادي، وما ترتب عليه من آثار سياسية واجتماعية ونفسية أدت إلى حالة من الاغتراب الفكري والاجتماعي لدى شرائح عديدة من الشباب، هي نفسها التي قامت بالإحياء والرفض الإسلامي وتحركت صوب الإسلام وصوب قيم الإيمان، بنفس القوة والعنف التي كان يتحرك بها النظام السياسي والمجتمع صوب الانفتاح على الغرب.

ومن دراسات ثالثة ترى في التعذيب والعنف الذي مورس على بعض قوى الإحياء الإسلامي، وتغرّب القيادات السياسية وفقدان القدوة أسباباً لصعود حركة الإحياء الإسلامي^(*)، وغيرها من الدراسات التي أرجعت القضية إلى أسباب عديدة إقليمية ودولية. وفي ضوء هذه التفسيرات المختلفة للقضية فإن الباحث سوف يوجز الحديث عن العوامل المؤدية إليها في المحاور التالية: أولاً: العوامل

(*) بشأن هذه التفسيرات ونقدها انظر: رفعت سيد أحمد: الإسلاميوبي رؤية جديدة لتنظيم الجهاد (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨)، ص ١٦ - ١٨. كذلك انظر رسالتنا للدكتوراه والتي حملت عنوان: ظاهرة الإحياء الإسلامي في السبعينات: دراسة حالة مقارنة لمصر وإيران، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨، ص ١٢٧ - ١٤٥، وكذلك انظر قائمة المراجع بنهاية هذا المدخل من الكتاب.

التاريخية: جذور الإحياء والرفض الإسلامي. وثانياً: العوامل الاقتصادية والسياسية المؤدية لظاهرة الرفض الإسلامي.

أولاً: العوامل التاريخية: جذور الرفض الإسلامي في مصر

إن ظاهرة الرفض الإسلامي في السبعينات، لا يمكن، باعتبارها ظاهرة إحياء ديني، النظر إليها بالتحليل الجزأ دون الإلمام بجميع جوانبها، ويزداد الأمر صعوبة إذا ما انسحب الحديث على مجتمع كالجمهورية المصري ذي طبيعة خاصة ومعقدة في عناصرها، ويلعب الدين فيها دوراً أساسياً في تشكيل الحياة والقيم والمفاهيم منذ عهد الفراغة وحتى اليوم، ويمكن تحديد تلك العوامل في ثلاثة رئيسية هي: (١) خاصة التدين تاريخياً؛ (٢) التواصل بين تنظيمات العنف داخل الحركة الإسلامية؛ (٣) كتابات سيد قطب وأبي الأعلى المودودي كعامل فكري/ تاريخي للإحياء. وبتفصيل هذه العوامل يستبين ما يلي:

١ - خاصة التدين عند الشعب المصري: على الرغم من أن الديانة الرسمية للدولة أيام الفراغة كانت ترتبط بالملك إلى حد بعيد، فالملك هو الذي يستطيع أن يرى الإله، والملك هو وحده الذي يستطيع أن يتحدث إلى الإله ويقوم على خدمته وعبادته ويستشيريه. ولما كان الملك يعتبر من صلب الإله فهو ابنه ونائبه وهو الذي يعبر عن مشيئته، وهو الذي يتمتع بالامتيازات والنعم الإلهية. أي أن المشيئة الإلهية صارت هي المشيئة الملكية، بالتالي صار الملك/ الإله معصوماً لا يجزؤ أحد على عصيانه خشية الحرمان من الحياة، ليس فقط في عالماً بل في الدنيا بل في العالم الآخر. وعن طريق الملك انتقلت بعض هذه النعم والامتيازات إلى الأمراء ونواب الملك والكهنة الذين يقومون على خدمة الملك وتنفيذ أوامره وتعليماته، على الرغم من كل ذلك فإنه يجب أن نوضح أيضاً أن الشعوب القديمة كانت تعتقد اعتقاداً جازماً في الآلهة وتحترم رغباتها وتعمل على إرضائها خشية أذاها، وأن هذه الآلهة هي التي وضعت القوانين الأخلاقية التي يجب أن تطاع حتى لا يهلك الإنسان بل كان كل إنسان يدعي أنه لم يرتكب إثماً حتى ينجو من العقاب أو الفناء التام.

وفي العصر المسيحي اتجه الشعب المصري إلى الديانة المسيحية كديانة توحيد تفرض نوعاً من القيم والأخلاقيات في نطاق تعامل الفرد مع المجتمع ومع الحاكم.

ولقد بدأت المسيحية في الإسكندرية، ثم انتشرت منها إلى مختلف أنحاء مصر رغم الاضطهاد الذي مورس على معتققيها من قبل الحكام البيزنطيين. ومع عام ٣١٣م تغير الوضع باعتناق الامبراطور الروماني قسطنطين للمسيحية مما أدى إلى تحول الكثيرين من سكان مصر إليها وتركو ديانتهم القديمة. وفي عام ٣٨٠م اعتبرت المسيحية ديناً رسمياً لمصر، ولقد ساعد على انتشار المسيحية في مصر كره المصريين للحكم الروماني، عدو المسيحية في بداية انتشارها، فضلاً عن أن المسيحية كان لها شبه كبير بعبادة إيزيس التي كانت منتشرة في مصر في ذلك الحين، حيث أقانيم التثليث المسيحية تشبه الثالوث المصري إيزيس وأوزوريس وحورس.

ولقد حملت المسيحية معها مجموعة من القيم والمعتقدات وطرقاً للحياة وظل المصريون يتوارثونها إلى أن جاء الإسلام فأعطاهم أبعاداً ودلالات أخرى تتفق وطبيعة هذا الدين، إلا أن الإسلام على عظمتها ودقة تعاليمه لم يشفع لدى الحكام لكي لا يستخدموه في أغراضهم السياسية، وذلك لأنهم يعلمون مقدار التدين التاريخي للشعب المصري. وعليه، فقد كان استخدام الحكومات المصرية المتعاقبة، دائماً للعلماء وللجمعيات الدينية ذات الصفة الرسمية في تعبئة الجماهير وتوظيفهم باتجاه تحقيق أهداف (دنيوية) عديدة من سياسية وثقافية واجتماعية. مثل هذا منهجاً ثابتاً لحكومات ما قبل الثورة ١٩٥٢ وما بعدها، وحاولت حركة الإحياء الإسلامي المعاصرة في المقابل أن ترفض هذا التوظيف للدين الإسلامي واستخدمت في سبيلها لذلك، العديد من الأساليب كالندوة والصحافة والخطابة والتظاهرات وأساليب العنف السياسي، وفي تتبع نماذج من أحداث العنف بالنسبة للتيار الإسلامي ما قد يفيد في تفسير حاضر